حميدتى وعملية الحقيقة والمصالحة في السودان

المؤلف: انطون لين

التاريخ: مايو 2020

نجد ان الحقيقة نفسها هي تسوية تفاوضية ليست حكرا لاحد، وحتما هنالك وجهات نظر مختلفة، وتحيز متأصل ضارب الجذور، ومستويات متباينة بشأن الوصول إلى معلومات وغيرها من مصادر التحيز المتعمد وغير المقصود الذي يعني أن تسلسل الأحداث مفتوح أمام التفسيرات المتعددة. كما ان مسألة مناقشة ماهية الحقائق على ارض الواقع يمكن أن تؤدى في حد ذاتها الى كم هادف له معني لكل من الحقيقة والمصالحة.

يبدو ان السودان على وشك الدخول في عملية الحقيقة والمصالحة التي طال انتظارها، ولأول مرة منذ عدة عقود يسعى إلى تحديد مفهوم وطني للعدالة ثم الشروع في تطبيقها. ومن بين التحديات العديدة الماثلة التي تسعى تلك العملية لحلها فإن هذا التقرير يأمل في المساعدة بمعالجة اثنين منها، في سياق الدور الذي يقوم به محمد حمدان دقلو(حميدتى) في الحكومة من خلال هذه العملية.

اول هذه التحديات هو الجانب الأمني. حيث ان الأمن على المدى القصير يعد غاية في الاهمية لبدء عملية الحقيقة والمصالحة، في حين أن الحقيقة والمصالحة ضرورية للأمن على المدى الطويل وفي هذه الازدواجية يكمن التحدي.

ويعد حميدتى قائد قوات الدعم السريع واحد من أحد عشر شخصا في تشكيل منظومة الرئاسة في السودان، وقد يمثل أحد مرتكبي بعض الجرائم التي تتطلب من عملية الحقيقة والمصالحة البت فيها، وفي الوقت نفسه فهو شخص يقوم بتوفير الجانب الأمني الذي تتطلبه العملية لتحقيق هذا الحل. وفي حال عدم الاكتراث الى وضع حل لتضارب المصالح فإن ذلك سيؤدى إلى انسحاب أو عدم انخراط بعض أصحاب المصلحة قبل أن تكلل العملية بالنجاح.

ومن خلال تزويد الأطراف المهتمة بملخص موحد للاعتبارات الأساسية المتعلقة بعملية الحقيقة والمصالحة، فإن التقرير يسعى إلى تعزيز مناقشة مستنيرة مرتكزة على الحقائق. والغاية من ذلك تمكين كل المشاركين والمراقبين للعملية في الشعور بالمزيد من الثقة في أنها تعالج مجموعة كاملة من القضايا يمكن أن تتوصل الى مخرجات إيجابية تستحق الاستثمار فيها.

التحدي الثاني هو الدعاية العادلة. حيث تعد الحقيقة والمصالحة من العمليات العامة بشكل قاطع ومع ذلك فهي تسعى للسماح للضحايا بأن تتم معالجة المظالم التي تعرضوا لها بشكل كامل بواسطة القانون دون تشتيت الانتباه بالإثارة، فقد عانى هؤلاء الضحايا بما يكفي لذا فهم يستحقون كرامة الخصوصية.

وفي الوقت نفسه يحق للمتهمين التمتع بحقوقهم، كما ان كشف الأدلة الظاهرة للأعمال المنافية للقانون هو الدور اللائق والمرحب به لوسائل الإعلام والمجتمع الدولي، بينما نجد ان اتخاذ قرارات الاتهام وإضفاء طابع الأولويات للقضايا وإجراء المحاكمات واصدار الأحكام هو ليس كذلك.

النتائج

يتطلب الاشتراك المحلي لعملية الحقيقة والمصالحة دراسة مستوى السياق الغائب عن بعض التعليقات الدولية. ونجد إن الوضع الحالي للسلام والتعاون في السودان هش بقدر ما هو جديد غير مألوف. حيث يعكف السودانيون على عمل رائع في المضي قدما الى الامام وبناء التوافق في طريق سيرهم. ولكي يكون هناك دعم محلي للعملية فإنها بحاجة إلى معالجة العديد من الفوارق السياقية الدقيقة لتاريخ السودان الحديث والمستقبل الواعد.

السياق في حد ذاته ليس دفاعًا عن الإجرام، على الرغم من إنه قد يؤثر على قرارات عملية الحقيقة والمصالحة بشأن الدعاوى التي يتم رفعها أو حدود الإثبات أو العقوبات المناسبة. كما ان حميدتى يسعى إلى شرح العديد من اعماله في دارفور منذ عام 2013 من خلال السياق، وتعد هذه التفسيرات غاية في الاهمية لأنها ستنطبق أيضًا على الاتهامات الموجهة ضد حركات التمرد/الكفاح المسلح التي تشكل جزءًا من الحكومة المدنية.

لا تزال الدولة السودانية الفاشلة تشكل احتمالاً واقعياً. التهديدات التي يطلقها المتطرفين من داخل بعض المؤسسات المحلولة التابعة للبشير والحروب الأهلية القريبة في كل من ليبيا وجنوب السودان واليمن وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا) وعناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والممتدين عبر الساحل وسنوات من التوتر بين مجموعات مختلفة من السودانيين تعنى أن دولة فاشلة بحجم أوروبا الغربية لم تكن سوى بضع حسابات خاطئة. كما ان فرض مُثُل العدالة الخارجية على مجتمع لم يكن لديه رابط اجتماعي لمدة ثلاثين عامًا الى جانب الضعف الحاد في المؤسسات قد يكون مجرد حسابات خاطئة.

لأول مرة في تاريخ السودان تحظى النساء بمقاعد في رئاسة الجمهورية، كما تولت امرأة مهام القضاء بعد أقل من عام من اندلاع الثورة، هذه هي المرة الأولى التي يحظى فيها شخص مسيحي بمقعد في الرئاسة، الى جانب تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبعض من دول الجوار. كما تمت محاكمة البشير وإيداعه السجن بينما تتولى حكومة مشتركة من العسكريين والمدنيين عملية الاشراف والاتفاق على الفترة الانتخابية. وهنالك تغيير اجتماعي يحدث بوتيرة سريعة.

نجد ان الجانب الأمني الذي يضطلع به حميدتى ذو صلة بعملية الحقيقة والمصالحة، بيد انه لا يشكل عاملاً حاسما في استبعاده من المسؤولية الجنائية حال ثبوتها. ساهم وجود قوات الدعم السريع في تحسين الظروف الأمنية التي تمكن من تحقيق التقدم، كما ان الجانب الأمني يؤثر على الحياة الحقيقية ولا يمكن تجاهله من الخيارات التي تنتهجها العملية والتي لا يمكن تجاوزها. ومن المتوقع أن تعالج العملية هذا التحدي بشكل واضح وصريح.

انتحال الذاتية تمت مصادرها/انتحالها من السودانيين. ظل المجتمع الدولي يعمل بقسوة وبلا هوادة في تقديم المطالب والمتطلبات والتحذيرات النهائية حول ما يجب أن يفعله وما لا يفعله الشعب السوداني والحكومة السودانية وما يجب الابتعاد عنه، ويشمل ذلك ما إذا كان ينبغي السماح لحميدتى المشاركة في الحكومة او عدمه. كما ان الأدلة التي ادلى بها المجتمع الدولي بشكل جماعي وفضح المسائل الرئيسية هي مساهمات لا تقدر بثمن، إلا انه حان الوقت لإعادة الذاتية حول سرد الروايات والأحداث في السودان للشعب السوداني نفسه والسماح لهم بتحديد ما يجب القيام به.

لقد اختار الشعب السوداني وبدأ بالفعل في عملية جارية بالفعل وتحقيق نتائج. ليست هنالك ضرورة للمجتمع الدولي لتغييرها على الأقل الى حين ظهور الأدلة التي تثبت عدم تحقيقها النجاح. كما ان للشعب السوداني والذي لا يقل تجانساً في آرائه من أي شعب آخر الحق في اتخاذ قراراته الخاصة به. وينطبق ذلك على كيفية اختيار اشخاص ومؤسسات بعينها لإدارة البلاد مستقبلا. وفي خاتمة المطاف نجد ان ما يشعر به المجتمع الدولي تجاه حميدتى تتناقص أهميته. نجح السودانيون في إزاحة البشير من الحكم، والتقدم الجاري الآن، بدون مساعدة من بقية دول العالم. فهم لهم الحق ويستحقون احترامنا لقراراتهم.

الجزء الأول: الاعتبارات العامة لعملية الحقيقة والمصالحة في السودان

تعد الحقيقة والمصالحة عملية غاية في الدقة، حيث يمكن أن تستفيد من الخبرة والأدلة الدولية بقدر ما يمكن أن يعوقها التحيز أو التأثيرات الخارجية، ونجد ان النظرة المحلية للتحليل لها أولوية لأن السكان المحليين هم الذين ينبغي أن يتصالحوا مع بعضهم البعض وأن يدلوا بدلوهم في العملية.

سجن السودان ديكتاتوره السابق الذي جثم على صدره ثلاثين عاما، في غضون أشهر من الإطاحة به. وهو واحد من الدول الفريدة في العالم التي قامت بذلك، حيث لم يخضع معظم القادة الوطنيين للمحاكمة على الإطلاق، بينما يخضع عدد قليل منهم للمحاكمة من قبل دولهم، وفى الغالب يُقتل الاشخاص يحرضون غضب شعبهم بدلاً من محاكمتهم[1]. وهنا تستحق الدولة وشعبها الثناء على الموازنة بين حكمة السلوك اللائق والعدالة كما فعلوا.

إن حقيقة سجن البشير لا تعني في حد ذاتها أن المؤسسات القضائية والاجتماعية في السودان ستقوم بالتأكيد بعملية الحقيقة والمصالحة التي لا تشوبها شائبة. الا انه إذا كان المجتمع الدولي يشعر بأن السودان لا يمكنه إدارتها بشكل صحيح فإن العبء يقع على عاتق المجتمع الدولي لإثبات ذلك وتقديم أفضل الحلول في هذا الشأن.

وتعني كلمة "أفضل" في هذه الحالة حلاً تكون مخرجاته وسير اعماله أكثر موثوقية وقبولاً وبدرجة أقل من الحلول الراهنة التي يقدمها الشعب السوداني فهو شعبا ليس أكثر تجانسا من أي شعب آخر.

ينبغي الحكم على النجاح في عملية الحقيقة والمصالحة في السودان من خلال الرؤية السودانية وليس وفقًا لأذواق المجتمع الدولي، حيث لم يتم الاستماع إلى الأصوات السودانية التي يبلغ عدد سكانها 42 مليوناً منذ عقود طويلة منذ الحكم الاستعماري البريطاني مرورا بحكم البشير العسكري، وستكون مساهمتهم ذات ضرورة ملحة إذا أرادوا قبول العملية.

لقد عانت النساء من ويلات الاغتصاب والتشريد وللتغلب على ذلك قفد لعبن دورًا محوريًا في إسقاط البشير.

ستطلب العملية من الشباب تسريحهم واندماجهم في مجتمع لم يوفر لهم ادنى بصيص أمل لمدة ثلاثين عامًا وأكثر. كما ان أصواتهم، المسلحين منهم والعزل في الميليشيات ومخيمات النازحين داخليا سينتهي بها المطاف إلى تقرير مستقبل السودان على المدى الطويل على أي حال، وفي الوقت نفسه يتمتع الشيوخ في السودان بنفوذ كبير وفقًا للقوانين والتقاليد العرفية.

كما ان التوترات العرقية والقبلية والخلافات بين العشائر والأعراق والتوترات بين الرعاة والبدو والمزارعين والخلافات عبر الحدود ستحتاج جميعها إلى حل على مستوى النزاع وليس على الحدود الاثنوغرافية/أصول الأعراق والثقافات الأكثر ملاءمة.

لا يمكن لأي شخص أن يزعم أنه يعرف كل خطوط التصدع والتجمعات الا ان السودان يتميز بمعرفة بناءة بالقضايا بطريقة يفتقر اليها المجتمع الدولي. كما ان هنالك استمالة من المجتمع الدولي للحكم المسبق على العمليات والنتائج أو على اقل تقدير

[1] القذافي في ليبيا وصدام حسين في العراق هما أحدث مثالين

محاولة الانخراط عبر الضغط على السودانيين من أجل الحصول على نتائج معينة. ويتعين على كلا الطرفين أن يكونا أكثر انضباطا وصرامة لضمان أن ما يتم تناوله في النهاية هو النصح الجيد وليس الجهلً بالضغوط الخارجية.

سياق العنف

يعد الوجود المقتبس في السودان لفترة من الزمن واحد من اشكال العنف، حيث تعرض الرجال والنساء والأطفال الى القتل والتشرد والاغتصاب على اساس انهم موالون للحكومة او كأحد السياسات المحلية للميليشيات في بعض الأحيان. كما ان خط الحياة الطبيعية في السودان يختلف عن خط الحياة في العالم الغربي على الأقل مما يتعين على عملية الحقيقة والمصالحة الناجحة في السودان اصطحاب هذا الواقع بطريقة تفتقر اليها الأنظمة القضائية الغربية.

فقد كان الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت واضحًا بشأن آثار العنف في محاضرته لجائزة نوبل للسلام التي ألقيت عام 1910. ذاكرا " في المجتمعات الجديدة المتوحشة التي يتفشى فيها العنف ينبغي على الرجل الأمين حماية نفسه ".[2]

إن الحق في الدفاع عن النفس معترف به من قبل النظم القانونية حول العالم وبشكل جماعي في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على الحق الأصيل للدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي في حالة نشوب أي هجوم مسلح[3].

وقد سرد **إريك** ريفز عددًا من عمليات الاغتيال والأعمال الإرهابية التي نفذتها حكومة البشير،[4] كما وثقت الأمم المتحدة مئات الآلاف من عمليات القتل في دارفور منذ عام 2003 ناهيك عن ما حدث قبل ذلك الوقت أو في أجزاء أخرى من السودان،[5] فهو دولة ذات مستويات عنف تاريخية تختلف عن السياق الطبيعي لقوانين الدفاع عن النفس.

وفي هذه السياق، يمكن اعتبار الجماعات المسلحة داخل السودان تجمعات للدفاع عن النفس. وهذا لا يعني أن كل افعالهم تجد السماح والمغفرة، ولكن هذا الاعتبار يغير الأدلة وحدود السلوك التي يجب أن تزنها عملية الحقيقة والمصالحة التي تتعارض مع المحكمة الأوروبية.

---

[2] (روزفلت، 1910)
[3] ، المادة 51. هذا فيما يتعلق بالدول الأعضاء، لكن التبرير مستند على نفس المنطق بالنسبة للأفراد (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)
[4] (ريفز، 2017)
[5]، القسمين 1 و2 (اللجنة الدولية للتحقيق حول دارفور، 2005)

ينطبق نفس المنطق على الجماعات المتمردة المسلحة مثل حركة العدل والمساواة أو الجيش الشعبي لتحرير السودان قطاع الشمال وكذلك على الجماعات التي لا تختبئ في الجبال أو البلدان المجاورة فحسب بل في الحكومة نفسها. فقد حث المجتمع الدولي الجماعات المسلحة على الانخراط في عملية سلام مع الحكومة في السودان والانضمام إليها عبر وبعد اتفاق سلام دارفور في أبوجا 2006 ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور في قطر 2011. حيث لم تكن الحكومة مخبأ ظاهرا فقط، بل كان مكانا يجد التشجيع عالميا.

في الوقت الذي استجابت فيه القليل من الحركات الفعلية لهذه الدعوات من المجتمع الدولي، فقد فعل ذلك العديد من الأفراد والجماعات غير الرسمية. وقد فعلوا ذلك من خلال الانضمام إلى منظمات مثل حرس الحدود وقوات الدفاع الشعبي وقوات الدعم السريع لاحقا. وقد خاطر الذين بقوا مع المتمردين بإدانة دولية لعدم صنع السلام. كما خاطر الذين انضموا إلى الحكومة بإدانة دولية من خلال المشاركة في الأعمال التي تمارسها الحكومة. قد يشعر الكثيرون بأنهم يتمتعون بحق عام لهم في الدفاع عن النفس والذي يعني أحد هذين الخيارين بدلاً من وضع أسلحتهم بالكامل وإضافة أنفسهم إلى حصيلة الضحايا.

إن تحديد حدود هذا الحق وفترة تجاوزه يكون أحد أكثر القرارات السياقية التي تتخذها عملية الحقيقة والمصالحة تحديا. ولاتهام شخص ما بارتكاب جريمة فإنه يتعين على كل من اختار محاولة البقاء على قيد الحياة في تاريخ السودان الموشح بالعنف تقديم البراءة للضحايا فقط. وهذا يزيل الذاتية من كل السكان ويخضعها لمعايير لا يلتزم بها المجتمع الدولي نفسه أو أي شعب أخر.

وفي بعض الحالات فقد حرض المجتمع الدولي على حمل السلاح وذلك حينما تم استبعادا الوفد العربي من محادثات أبوجا في عام 2006، والتي افضت فيها المباحثات باتفاق سلام بين الحكومة وبعض حركات الكفاح الأفريقية بما في ذلك دمج جيش حركة تحرير السودان بزعامة ميني ميناوي في الحكومة. وقد تسبب هذا في التخوف الذي ابدته جماعات معظمها من العرب الذين قاتلوا مع جيش تحرير السودان من الانتقام وبالتالي تسليح أنفسهم مما تسبب بدوره في المزيد من التسليح وسط الجماعات المتمردة الأفريقية الأخرى غير الموقعة.

يصعب تطبيق السياق على عملية الحقيقة والمصالحة لأن كل شخص لديه سياقاته الخاصة به، ويمكن لكل من السياقات المتعددة أن تؤدي إلى نتائج مختلفة خاصة بهم للحالات فردية. وقد يشعر المجتمع الدولي نفسه ببعض الذنب لعدم قيامه بالمزيد لحماية السودانيين الأمر الذي قد يعطي روايته للأحداث في السودان سياقًا لمحاولة وضع اللوم على الآخرين. ويمكن مواجهة

ذلك عبر الاعتماد أكثر على تقديم الأدلة مع التفاصيل والخصوصيّة. إن الروايات العامة للمعتدين والضحايا العرب منهم والأفارقة أو أي نوع من القوالب النمطية والقيام بالمخاطر بجعل البعض مسؤولين عن جرائم الآخرين.

التجريم الجماعي

تم وضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 1993 كما تم فرض نظام العقوبات عليه في الفترة من 1997 حتى عام 2017 وقد خضع رئيسه عمر البشير لأوامر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية من عام 2009 حتى إقالته من السلطة في عام 2019. تم الاعتداء على الكثير من مؤسسات البنية التحتية الحكومية لعقود ولكن هذا لم يفعل شيئًا لوقف العنف.

إن تجريم البلاد بأسرها مرة أخرى سيمنع تقدم السودان، وعقب مضى خمسة وستين عامًا من الحرب الأهلية المتقطعة قد يخضع العديد منهم للإدانة بأفعال قد تكون جنائية وفقًا لمعظم النظم القانونية. ويشمل ذلك موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين وأعضاء الميليشيات وحركات التمرد.

حتمًا هناك أوجه قصور في عملية الحقيقة والمصالحة التي لا توجه الإدانة لأشخاص معروفون لديها على خلفية الأدلة المقدمة لها بشكل واضح، بأنهم مدانون بارتكاب تلك جرائم. وينبغي الموازنة بين هذه العيوب والمخاطر المرتبطة بإزالة أعداد كبيرة من الناس من المجتمع والحكومة.

هناك مخاطرة من أن بعض الأطراف ترفض العملية التي من شأنها أن تحكم عليهم بشكل تلقائي بالسجن تقريبا أو أنهم سيتعاملون معها بشكل سطحي فقط. ويمكن أن يؤدي هذا الرفض إلى حرب أهلية إذا شعرت بعض المجموعات بأنها مجموعات مستهدفة سواء أكانت مستهدفة أم غير ذلك.

السودان يحيطه عدم الاستقرار، وله حدود اتعبتها حروب أهلية طويلة في ليبيا وجنوب السودان ويشترك في حدوده مع تشاد التي تعيش حالة من عدم الاستقرار والمجموعات المسلحة الخاصة بها، وحرب اهلية في اليمن على بعد مسافة قصيرة بالقارب. وعلى

حد تعبير قائد القوات المسلحة السودانية "تحتاج القوات المسلحة إلى قوات الدعم السريع ضمن خططها لحراسة الحدود وردع كل ما يهدد الأمن القومي". [6]

قد يؤدي فراغ القيادة العسكرية العليا في السودان، التي تسجنها عملية الحقيقة والمصالحة لدخول أطراف في هذه الحروب الأهلية، أو الأسوأ من ذلك دخول داعش في بلاد المغرب العربي وتنظيم القاعدة من ليبيا والساحل. وكانت لإيران مصالح طويلة قائمة مع البشير حيث يشكل ميناء السودان على البحر الأحمر أهمية لكثير من الدول. ويمكن ان يصبح السودان دولة فاشلة بحجم أوروبا الغربية.

ولكن يبدو أن المجتمع الدولي لا زال يمارس الضغط في ذات الاتجاه. كما أدانت هيئة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسودان العديد من الأطراف لتورطها في دارفور قد حددت اللجنة تورطًا معينًا لسلاح الجو السوداني وقوات الدعم السريع والقوات الوكيلة للقوات الدعم السريع وحركة العدل والمساواة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. [7]

وأضافت لجنة فريق الخبراء حول ليبيا إلى ذلك أن جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان فصيل ميناوي وقوات تحرير سودانية وحركة العدل والمساواة وقوات الدعم السريع قد قامت بخرق العقوبات المفروضة على ليبيا.[8] وقد قامت صحيفة نيويورك تايمز بتحديد كل من الفريق البرهان القائد العام للجيش ورئيس دولة السودان وحميدتى قائد قوات الدعم السريع شخصياً فيما يتعلق بأحداث 3 يونيو.[9]

وهذه قائمة طويلة من كبار القادة في السودان سواء من الحكومة أو من المتمردين والتي تشمل تقريبا على كل والوحدات المسلحة في السودان. كما انه من غير المحتمل أن يوافقوا جميعًا على عملية الحقيقة والمصالحة مع العلم أن قادتهم سيخضعون الى الإدانة على الصعيد الشخصي والمؤسسي وربما يتم إيداعهم في السجون على حد سواء.

وقد تم طرح قضية أخرى هنا. نجد قوى التغيير والحرية وهي الشق المدني للحكومة الانتقالية في السودان تتضمن على الجبهة الثورية كعضو. كما ان قوات الرد السريع هي ائتلاف يضم كل الجماعات المتمردة المسلحة في السودان، وقد تم تحديد معظمها من قبل الأمم المتحدة على أنها تنتهك قوانين مختلفة، لذا يمكن ان تواجه قوى التغيير و الحرية نفسها مسؤولية مؤسسية عن بعض الجرائم التي سعت إلى إيقافها من خلال الإطاحة بالبشير.

[6] (سودان تريبيون، 2019)، القوات المسلحة والمليشيات يحميان الانتقال في السودان، البرهان.
[7] (لجنة الخبراء حول السودان، 2016، صفحة 4).
[8] (لجنة الخبراء حول ليبيا، 2019، صفحة 9-10)
[9] (البغدادي، 2019)

إن اختيار عدم اتباع المنطق إلى أقصى درجاته يعني أن عملية الحقيقة والمصالحة تتخذ قرارًا بعدم التحقيق في بعض الحالات على الرغم من الأدلة الواضحة، فإذا تم ذلك بطريقة او بأخرى فإن مخاطر التجريم الجماعي تصبح اعتبارات معقولة في اتخاذ ذلك القرار.

الجزء الثاني: الممارسات المحددة التي تنطبق على عملية الحقيقة والمصالحة في السودان

في نهاية عام 2019، قامت مجلة الإيكونوميست بإدراج السودان في قائمة الدول الأكثر تحسنًا في العالم.[10] وفي الأشهر الثمانية منذ الإطاحة بالبشير تم اتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام، كما ان هنالك تغيير جارى على قدم وساق. وبالرغم من عدم إنشاء عملية رسمية للحقيقة والمصالحة حتى الآن، الا ان العملية بدأت في شكل عديد من الأحداث اللامركزية التي تحدث كل يوم. ومن الناحية الجوهرية وبالرغم من عدم وجود اجابة للعديد من الأسئلة، الا ان عملية الحقيقة والمصالحة في قد بدأت في السودان.

قد لا تكون مثالية في مرحلتها الحالية، وقد لا تكون مثالية أبدًا. ولكن بالنظر إلى أنها موجودة بالفعل ومتحركة يجب النظر إلى أي اقتراحات أو ضغوط من المجتمع الدولي لتغيير العملية في سياق التدخل المحتمل تدخل للأسوأ وقد يقوم بشيء من أجل السلام أكثر مما تم القيام به في تاريخ السودان.

وعلاوة على ذلك، يقدم الأشخاص والجماعات المشاركة حاليًا في المشهد السياسي في السودان وعلى وجه التحديد حميدتى وقوات الدعم السريع جزءًا من الظروف والتحرك الذى وضع السودان وعملية الحقيقة والمصالحة على ما هو عليه الآن. كما إن استبعادهم وربما إبطاء العملية قد ينجم عنه آثار أخلاقية خطيرة نظرا إلى درجة العنف التي مر بها السودان طوال فترة عدم الاستقرار.

كما انه من أكثر الاسئلة ذات الجدوى والتي يطرحها المجتمع الدولي الآن ليست عن كيفية تقديم أي سوداني للعدالة بقدر ما هي عن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها السودانيين في تحقيق مفهومهم العدالة.

[10] (مجلة الإيكونوميست، 2019)

لقد بدأت بالفعل عملية الحقيقة والمصالحة الجوهرية

تمت الموافقة على نظام الحكم الحالي في السودان في شكله الأول في 5 يوليو 2019 بينما تم تنفيذه في 20 أغسطس. و يعد ذلك في حد ذاته خطوة تعاونية تحضن العديد من الأطراف أكثر من أي اتفاق آخر منذ تولي البشير السلطة في عام 1989.حيث يشارك الجيش والمدنيون والحكومات السابقة والمعارضة جميعهم في السلطة اليوم.

و تعد سرعة الاتفاقية لفتة تصالحية في حد ذاتها، فقد تمت الإطاحة بالبشير في 11 أبريل تلتها أحداث 3 يونيو، الا انه بعد مضي شهر واحد فقط اتفقت جميع الأطراف على مستقبل يتم الالتزام به الان ، حيث تم حل حزب البشير حزب المؤتمر الوطني ومصادرة أمواله.

وفي سبتمبر، وقعت حركات الكفاح ومجلس السيادة على اتفاق لبدء مباحثات السلام والتي تمضي قدمًا الآن.[11] وفي الواقع تم توقيع أول اتفاق سلام بين الحكومة وجماعة متمردة مسلحة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان جناح مالك عقار على الحدود مع جنوب السودان في 24 يناير 2020.

المصالحة الدولية

عالميا، فقد انخرطت الحكومة مع العديد من المؤسسات الدولية، حيث يتم النظر الى منحى المطالبات التي تقدمت بها المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص مزاعم دارفور.[12] كما بدأت العلاقات مع إسرائيل تدخل مرحلة التطبيع عقب اجتماع تم في فبراير 2020 بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ورئيس الدولة السوداني اللواء البرهان.

كما صرح وزير الخارجية الأمريكي بومبيو عقب اجتماع مع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك بأنه "ابدى التزامًا بمفاوضات السلام تجاه جماعات الكفاح المسلح، كما قام بإنشاء لجنة تقصى حقائق للتحقيق في العنف الذي حدث ضد المتظاهرين، مبدي

[11] (دوميو، 2019)
[12] (سوداني تريبيون، 2019)

التزمه بإجراء انتخابات ديمقراطية".[13] كما أعلن في ديسمبر 2019 أن كل من السودان والولايات المتحدة سيتبادلان السفراء للمرة الأولى منذ ثلاثة وعشرين عامًا.

الإصلاح الاجتماعي

بدأت الإصلاحات الداخلية تلوح في الافق، كما ان السياسات الدينية كانت تسيطر عليها السياسات المتطرفة لحكومة البشير والتي منعت العديد من الأديان من الممارسة العلنية، حيث يحتوي مجلس السيادة السوداني على عضوا مسيحي.

وقد دعت الحكومة السكان اليهود السابقين في السودان وطلبت منهم العودة،[14] كما تم انهاء العلاقة مع كل من حزب الله وحماس.[15] وفي 20 ديسمبر 2019 رفعت الولايات المتحدة السودان من قائمة الدول التي تثير القلقً خاصًا فيما يتعلق بالحريات الدينية وذلك بسبب الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة المدنية الانتقالية لمعالجة "الانتهاكات الممنهجة والمستمرة والشنيعة التي يمارسها النظام السابق تجاه الحرية الدينية".[16]

كما شهدت حقوق المرأة تحسنا ملموسا، وذلك عبر ادخال عضوتان من النساء في مجلس السيادة وبذلك أصبحتا أول النساء في إدارة الدولة السودانية على الإطلاق، كما تم تعيين أول رئيسة للقضاء في أكتوبر 2019. كما تم إلغاء قانون النظام العام الذي يفرض القيود على الملابس التي يرتديها النساء، و في هذا السياق كتبت صحيفة واشنطن بوست أن "الحكومة الانتقالية اتخذت خطوة غاية في الاهمية لمعالجة ماضي السودان المضطرب".[17]

ويلخص مشروع كفاية أفضل الخطوات التي تم ذكرها ويشير الى ان "الحكومة الجديدة بقيادة المدنيين تستجيب لمطالب العدالة لضحايا النزاعات في السودان[18]."

[13] (إذاعة فرنسا 24، 2019)
[14] (صحيفة تايمز الإسرائيلية، 2019)
[15] (واينثال، 2019)
[16] (بومبيو، 2019)
[17] (بيرجر، 2019)
[18] (مشروع كفاية، 2019)

ويعد مشروع كفاية للعدد من العقود احد اكثر الجهات نقدا للحكومة السودانية الى جانب قوات الدعم السريع، و في خطوة توضح المصالحة الجارية في السودان تم تعين عضو بارز في مشروع كفاية ، حيث تم تعين السيد عمر إسماعيل وزير دولة سوداني للشؤون الخارجية في يناير 2020.

اختار عملية الحقيقة والمصالحة الحالية السودانيين بأنفسهم

إن سرعة تطور عملية الحقيقة والمصالحة تعني أن العملية قد تم إنشاؤها واختيارها بالكامل من قبل السودانيين أنفسهم. وإذا كان النجاح في العملية يعني القبول السوداني فإن النشأة السودانية هي خطوة كبيرة في هذا الاتجاه وهي خطوة يتطلب المجتمع الدولي اسباب مقنعة للتدخل فيها.

إن الشعب السوداني شعب غير متجانسً في مصالحه وسيكون هناك الكثير ممن يشعرون بعدم التمثيل في عملية الحقيقة والمصالحة بشكلها الغير ناضج الحالي. والحل هنا لا يكمن في المطالبة بتغييرات مطلقة طالما ان هذا لا يمنح الأطراف الغير راضية في داخل السودان أي ذاتية للتعبير عما تريده بالضبط.

وعلى سبيل المثال يظهر مقطع فيديو لهيئة الإذاعة البريطانية بعد فترة وجيزة من الاتفاق على هيكل السلطة الحالي في يوليو 2019 حشودًا كبيرة في الخرطوم تهتف وتحتفل بالاتفاقية.[19] حيث انه المستحيل تحديد أي من بنود الاتفاقية تستحق الترحيب من قبل هؤلاء الأشخاص. كما ان المساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي هي عباره عن اقتراح آليات لاكتشاف الآراء، حيث ان المطالبة بالمحاكمة من جانب واحد او إدانة أفراد معينين لا يخدم أي غرض.

[19] (هيئة الإذاعة البريطانية الإخبارية، 2019)، المدينون السودانيون يحتفلون باتفاق تقاسم السلطة".

الاعتبارات العرقية والقبلية

وكما أشار مسح الأسلحة الخفيفة فإن جهود التوفيق بين المصالح المختلفة في السودان تتطلب مشاركة المجتمعات والقبائل التي ينحدر منها الشخص.[20] حيث نجد ان حميدتى لا يمثل فقط قائد قوات الدعم السريع ونائب مجلس السيادة فحسب بل زعيم قبيلة المهرية أيضا، كما ان توجيه أي إدانة لحميدتى يكون لها آثار على كيفية إدراك المهرية للعملية والانخراط فيها.

بالطبع لا يمكن لأي مجموعة السماح بابتزاز عملية الحقيقة والمصالحة بغفران كامل، وإلا سيفعل الجميع ذلك ولن تكون هناك عملية على الإطلاق. ولكن بعد مضي عقود من التمييز والعنف نجد ان سيف العدالة يظهر مرة اخرى في سلسلة طويلة من الأسلحة الموجهة للسودانيين

ويغطى هذا المنطق الجماعات المتمردة المسلحة بنفس القدر، نجد ان كل من الزغاوة والفور والمساليت والمحاميد وغيرهم لديهم أبطالهم ومجرمي الحرب المحتملين لديهم، فهم غالبًا ما يكونون نفس الأشخاص. كما ان "الانقسامات بين هذه المجتمعات وداخلها تتطلب التعامل مع قادة الميليشيات".[21]

علاقات حميدتى مع كبار الشخصيات الاخرى في الحكومة

إذا كان للشارع و هذه القبائل مجموعة من الآراء المتباينة حول حميدتى فإن من الشخصيات السياسية البارزة التي حاربت معه لفترات طويلة وتعمل معه الآن هي أكثر توافقاً في رأيهم ويجد عندهم التقدير باعتباره جزء من الحكومة.

وقد صرح رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة السودانية البرهان أن "قوات الدعم السريع تقوم بتأمين و حماية التغيير في السودان".[22]

كما صرح رئيس الوزراء حمدوك بشكل واضح وصريح ردا على الأسئلة المتعلقة بدور حميدتى في الحكومة قائلا "ما نقوم به اليوم هو ما يسمى بنموذج التحول في السودان و الذى له القدرة على معالجة كل هذه التحديات بالعمل معًا. [23] ويبدو انه متفائل

[20] (توبيانا، 2017، صفحة 12)
[21] (توبيانا، 2017، صفحة 12)
[22] (سودان تريبيون، 2019)، القوات المسلحة والمليشيات تحمي الانتقال في السودان، البرهان.
[23] (شانج، 2019)

بدور الجيش في الحكومة. "ان النموذج السوداني يقوم على شراكة بين المكونين المدني والعسكري لبناء الدولة الديمقراطية وسيادة القانون".[24]

كما طالب زعيم أكبر حزب معارض المهدي الشعب السوداني التوقف عن الإدلاء بتصريحات معادية تجاه حميدتى. ووفقا لرأيه انه "انحاز إلى مطالب الشعب وينبغي التعامل معه بإيجابية وفقًا لأفعاله ويجب قبوله في عملية بناء الدولة".[25]

كما اشار كل من هؤلاء القادة الثلاثة في المقالات المذكورة أعلاه بأن الجرائم تجد العقاب في الوقت المناسب عبر اليات سودانية تمتاز بالكفاءة. كما اشاروا في وجهة نظرهم الى أن المزيد من الاتهامات لا سيما التي تقدم في المنتديات العامة بدلاً من كونها قانونية أو ذات علاقة بالحقيقة والمصالحة غير مرحب بها في مهمة إعادة بناء الدولة. واشار الى انهم مجتمعين يمثلون الرئاسة الجيش والحكومة المدنية والمعارضة كما أعلنوا جميعًا بشكل واضح وصريح دعمهم لحميدتى كجزء من الحكومة السودانية، حيث يعد ذلك غاية في الاهمية للمجتمع الدولي.

دور حميدتى: وجهة النظر الدبلوماسية لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية

نجد أن الاطراف الأكثر إلماما في المجتمع الدولي ترى أن النظام الحالي هو ما تتطلع اليه الأحزاب السودانية. وقد كتبت السيدة روزاليند مارسدن سفيرة المملكة المتحدة السابقة في السودان والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وقتها والحائزة على زمالة تشاتام هاوس قائلة: "خلصت قوى الحرية والتغيير إلى ضرورة التوصل إلى حل وسط لإنشاء حكومة انتقالية مع انها غير مكتملة، بحيث يتمكن المدنيون الدفع بأجندة الإصلاح الخاصة بهم من داخل الحكومة وتجنب الفراغ السياسي ". [26] ومن الملاحظ ان قوى التغيير والحرية هي المكون المدني في الحكومة السودانية وقد قدموا الخيار الخاص بهم.

وفي الولايات المتحدة أيضًا، يرى المختصين ذوي الخبرات الكبيرة والحديثة الموضوع من نفس الزاوية. حيث اشار الدبلوماسي الأمريكي البارز في الخرطوم ستيفن كوتسيس في صحيفة ديلي بيست " عن عميق تعاطفه للمأزق الذي يقبع فيه الجيش" قائلا: "على الولايات المتحدة أن تفق الى جانب مصالح السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة". [27] لان هذه الدول هي الأكثر تأثراً بالأحداث في السودان ويجب دعم النظام السوداني الحالي بما فيه حميدتى.

---

[24] (سودان تريبيون، 2019) حمدوك يقول: "الثورة السودانية هي نتيجة لتحالف المدنيين والعسكريين"
[25] (سودان تريبيون، 2019)، المهدي: حميدتي انحاز للثورة السودانية ويجب قبوله وفقاً لذلك.
[26] (مارسدن، 2019)
[27] (لاينش، 2019)

نجد ان السودان في الوقت الحاضر يحظى بحكومة توافقية تم اختيارها والموافقة عليها من قبل القوى المدنية في المجتمع والتي يعبر الجيش فيها عن سعادته بتولي زمام امرها، بينما تقوم الجماعات المتمردة بالتوقيع او استكمال محادثات السلام معها. كما انها تجد التأييد من دول المنطقة ويحذو نفس الحذو في ذلك سفير المملكة المتحدة السابق وكبير الدبلوماسيين الأمريكيين.

لا تحدث الحقيقة والمصالحة في بيئات الفراغ والعنف الداخلي

إن إشارة السيدة مارسدن إلى الفراغ السياسي أعلاه بمثابة تذكير بمخاطر تفسير الحقيقة والمصالحة بشكل خاطئ وقد أشار الدكتور الطاهر الفكي القائد المدني لحركة العدل والمساواة إلى أن حل الوحدات المسلحة يتأتى معه مشاكل كبيرة. لكل من قوات الدعم السريع والجيش والميليشيات والمتمردين تكويناتهم العرقية المتنوعة وقد يكون لديهم حتمًا مجموعة عرقية أو قبلية هي الأكثر تمثيلًا. وعند حل هذه الوحدة من قبل الأغلبية العرقية داخلها فإن ذلك يمثل اشارة إلى أنهم على وشك التعرض للهجوم وهو خوف منطقي بالنظر لتعامل البشير معهم بتلك الطريقة.[28]

يُظهر العنف الذى تم في الجنينة في ديسمبر 2019 مدى حساسية هذه التوترات القبلية، حيث أدى الجدل حول من يحظى بالخدمة أولاً من قبل نادلة إلى اشتباكات قبلية درات رحاها ثلاثة أيام و قتل فيها أكثر من 50 شخصًا وشردت عشرات الآلاف من الاسر.

المصالح الأجنبية والتطرف

يعد السخط هو الأكثر عنفاً في السودان نسبة لعدد الأسلحة الموجودة في البلاد أو المتاحة لهم من الأطراف الإقليمية المهتمة بالشأن. فقد بدأت ليبيا تسليحها في العام 1980 ومنذ عام 1989 كانت هناك حرب أهلية شبه مستمرة، كما كان هناك نفوذ إيراني، [29] حيث تم استخدام بورتسودان تحت حكم البشير كنقطة انطلاق لشحنات الأسلحة إلى حزب الله وحماس، [30]كما تطورت

[28] (الفكي، 2020)
[29] (بلدو، نوفمبر 2018، صفحة 7).
[30] (وينثال، 2019)

معارضة محور نفوذ إيران وقطر وتركيا و الذى يحظى بنفوذ في السودان والتحالف الخليجي من الدعم الإماراتي السعودي للحكومة الحالية، حيث تعهدت هذه الدول بتقديم 3 مليارات دولار لدعم البلاد في عام 2019.[31]

وفي غضون ذلك لا زال هنالك عناصر من الإسلام المتطرف والتي أدخلها البشير في الحياة السياسية والأمنية في السودان. وقد وصف مشروع كفاية حزب المؤتمر الوطني بأنه "في الأساس واجهة لحركة الإخوان المسلمين"،[32] وكتبت صحيفة فورين بوليسي أن "الدولة العميقة للموالين للبشير تم إخضاعهم ولكن لم تتم إزالتهم بالكامل".[33] كما ان الخطر الذي تشكله هذه الجماعات تجلى في 14 يناير 2020 عندما قامت مجموعة من عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني والذين تم حلهم بتمرد مسلح وقاموا بأعمال تخريب في شوارع الخرطوم ومدن أخرى لبضع ساعات قبل أن تردعهم قوات الدعم السريع.[34]

وبالنظر إلى التساهل الذي يمكن الأطراف في السودان من حمل السلاح ووجود العديد من المصالح الأجنبية والمحلية فإن خطر الحرب الأهلية أو الانقلاب المسلح يعد من القضايا المقلقة. كما إن الأمر ليس بهذه البساطة لا سيما إبعاد الجيش أو قوات الدعم السريع من السياسة وإزالة الستار عن حكومة مدنية عاملة لا تقعدها العوائق. وهذا ليس فقط بسبب التهديدات من خارج الحكومة المدنية فحسب، بل نجد ان قوى الحرية والتغيير في نفسها تعاني بعض المشاكل الخطيرة.

قضايا داخل الحكومة المدنية

تعتبر حركات الكفاح المسلح من جميع أنحاء السودان جزءًا من قوى الحرية والتغيير التي حققت وضع غير معتاد تنقسم فيه مفاوضات السلام الحكومية مع المتمردين الى مستويين مع نفس المجموعة، حيث تنخرط قوى الحرية والتغيير في مفاوضات مع بعضها البعض. ليس هذا فحسب، فالشيء الذي ينبغي ملاحظته هو ان قوى الحرية والتغيير ليست منظمة مدنية بالكامل بحكم أن هذه الجماعات المتمردة المسلحة تحظى بحق العضوية.

كما أنها كانت الأكثر تمردًا من بين المجموعات السياسية العليا فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. فهي مثل أي جماعة

[31] (مشروع كفاية، 2019)
[32] (مشروع كفاية، 2019)
[33] (لاينش وآخرين، 2020)
[34] (الجزيرة، 2020) قوات الحكومة السودانية تخمد احتجاج مسلح لعملاء الأمن"

لها مصالحها الخاصة ولا تقبل لمصالحها أي انتقاد. كما انها لم تثبت على أنها تجمع سياسي متماسك في غياب الاستقرار الذي تقدمه قوات الدعم السريع والسؤال هو أحد المخاطر المرتبطة باختبارها في أقرب وقت.

كما اعترضت قوى الحرية والتغيير على ميزانية وزارة المالية الاتحادية في ديسمبر 2019 وأصرت على إبقاء الدعم.[35] وفي غضون ذلك تبرع حميدتى بمبلغ 1.02 مليار دولار للبنك المركزي وسلم مناجم الذهب التي حصل عليها للدولة. ليس من الممكن على الإطلاق لأي حزب سياسي مدني معين بما في ذلك قوى الحرية والتغيير ان يضع مصالح البلاد العليا نصب عينيه فقط بحكم كونه مدنيًا. وهذا هو سياق الخيار لحل قوات الدعم السريع.

كما طرح عبد الرحيم حمدان دقلو شقيق حميدتى ونائب قائد قوات الدعم السريع سؤالاً يستحق المزيد من التحقيق. وفي الوقت الحاضر يعيش أكثر من مليوني شخص في مخيمات النازحين داخل السودان، وهناك ثلاثون عامًا من مطالبات الممتلكات المتضاربة التي لم يتم البت فيها. والى حين يتم إعادة توطين الناس واتخاذ القرارات بشأن من يعيش أين، [36]نجد انه من الصعب تشكيل الدوائر الانتخابية أو الأشخاص المسجلين للتصويت. وتستمد قوى الحرية والتغيير دعمها من المناطق الحضرية مثل الخرطوم التي لم تتأثر كثيرا بهذه القضايا وبالتالي فإن استعجالها لإجراء الانتخابات في غضون ثلاث سنوات يعني أنها تكتسح الانتخابات، قبل أن يجد الدارفوريين، والأحزاب الاخرى فرصة للتشكيل أو لتسجيل الناخبين. إنه تحريف مؤقت لتقسيم الدوائر الانتخابية. [37]

مشاكل اقتصادية

تعتبر القضايا الاقتصادية هي الأكثر إلحاحا بالنسبة للسودان اليوم. كما أفادت مجموعة الأزمات الدولية في ديسمبر 2019 أنه "في الوقت الذي شرع فيه السودان في طريقه نحو حكومة ديمقراطية وخاضعة للمساءلة بدأت الهشاشة الاقتصادية تهدد بعرقلة العملية الانتقالية". [38] كما تم طرح قائمة بأولويات المجتمع الدولي مرتبة حسب الأولوية و هي:

---

[35] (لاينش، وآخرين، 2020)

[36] (تم طرد الكثير من الناس من أراضيهم وانتقل واستقر فيها لها مستوطنين جدد. بعض هؤلاء المستوطنين ظلوا هناك منذ عقود، بما فيهم أطفال لا يعرفون دار أخري لهم. فإن اتخاذ قرار لصالح أحد الأطراف سيعني طرف آخر سيصبح مشرد، وأن هناك إثنين مليون من هذه القرارات التي يجب اتخاذها.

[37] (حمدان داقلو، 2019)

[38] (ماليي، 2019)

- الدعم الاقتصادي
- إنشاء صندوق ائتماني متعدد المانحين
- الضغط على الولايات المتحدة لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب
- تقديم المساعدة التقنية لوقف الفساد
- تعيين مبعوث الاتحاد الإفريقي للسودان

وبالمقابل ، تُفصل صفحة وزارة الخارجية الأمريكية في السودان مجالات تركيزها على النحو التالي:

- التأكد من ان السودان لا يقوم بدعم أي من الارهابيين في العالم ولا يوفر الملاذ الامن لهم
- وضع حد نهائي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- الفراغ من عملية السلام الشامل و التي تشمل كلاً من دارفور والمنطقتين
- تشجيع الحوار السياسي المفتوح والشامل لمعالجة القيود المفروض على التعبير الشخصي والسياسي العام. [39]

ويلاحظ انه لم تركز أي من مجموعة الأزمات الدولية او الولايات المتحدة الامريكية على معاقبة السودان أو حجب المساعدة عنه على خلفية الاتهامات غير المثبتة للجرائم التاريخية التي ارتكبها حميدتى وهى ليست البند الأول في جدول أعمال عملية الحقيقة والمصالحة.

الجزء الثالث: التعليقات النهائية بشأن حميدتى وعملية الحقيقة والمصالحة

قد أثر عمل جون راولز الأصيل في الفلسفة السياسية والأخلاق، و"نظرية العدالة". أثر في الأفكار الغربية حول العدالة منذ نشرها في عام 1971. وعندما نبحث عن العدالة على أنها نوع من الإنصاف فإن ذلك يتوافق مع أهداف عملية الحقيقة والمصالحة، حيث يعتمد منطقها على عقد اجتماعي وعلى مؤسسات الدولة القوية.[40]

[39] (وزارة الخارجية الأمريكية، 2020)
[40] (راولز، 1971)، الفصل 3 والجزب 2، على التوالي.

وقد رد الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سين على راولز في كتابه فكرة العدالة،[41] عام 2009. وفي كتابه جادل بأن الانسان يمكن أن يتفق بسهولة أكبر على إزالة حالات "الظلم الواضح" أكثر من الاتفاق على مُثل العدالة أو على المؤسسات المثالية لتحقيق العدالة. وشجع على اتباع نهج غير ثنائي يبحث فيما يفعله كل فعل لكم السلسلة المترابطة قانون للعدالة وبذلك يحقق أكبر قدر من العدالة لمعظم الناس، حتى ولو لم يتفقوا على ما هي العدالة بالضبط في شكلها المثالي.

لم يمتع السودان بعقد اجتماعي منذ ثلاثين عاماً ولديه مؤسسات ضعيفة بدأت الآن فقط في التعافي. كما ان أجزاء من المجتمع ظلت تحارب بعضها البعض لعقود طويلة من الزمن. ان منهج سين قد يكون أكثر بناءة وفعالية بالنظر إلى ظروف السودان الحالية.

لم يتم تقديم أي دليل قاطع في المنتدى العام يثبت أن حميدتى قد ارتكب جرائم من هذا القبيل بحيث لا ينبغي على المجتمع الدولي التعامل مع السودان بينما لا يزال هو جزءًا من حكومته. بالتأكيد أن عليه الكثير من الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها. وكذلك على الكثير من الناس والمؤسسات في السودان بعد حرب أهلية طويلة وتمرد مسلح.

ساهم حميدتى في بناء عملية الحقيقة والمصالحة بنفسه، فقد قلل من انتشار قوات الدعم السريع في اليمن وأخمد تمردًا مسلحًا من جهاز الأمن الوطني بعدد قليل جدًا من القتلى لكل الجانبين. كما شكل جزءًا من عملية اعتقال البشير ووضع حداً للاستبداد، ودافع عن المتظاهرين من الانتهاكات التي يقوم بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني قبل ذلك. ومع كل الحديث عن سلطته الكاملة على البلاد، فقد تم أمام أنظاره توقيع الاتفاق مع القوى السياسية المدنية وتم تحديد موعد محدد لبزوغ فجر الديمقراطية.

دفع البشير لقوات الدعم السريع بالذهب، وتلك المناجم أعيدت للدولة ودفعت الأرباح للبنك المركزي. وقد سجلت منظمة غلوبال ويتنس وهي واحدة من منتقديه لفترة طويلة اعترفا بأن " خطوة تسليم جزء كبير من سوق الذهب إلى حكومة السودان هي خطوة إيجابية وفي الاتجاه الصحيح ".[42] إن مثل هذه الخطوات عند أخذها مجتمعة تمثل كيفية سير عمليات الحقيقة والمصالحة قدماً على أرض الواقع.

[41] (سين، 2009)
[42] (كينت، 2019)

لقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر في السودان خلال العقود المظلمة لحكم البشير وستمتد قائمة الأشياء التي يجب التحقيق فيها إلى ما هو أبعد من موارد عملية الحقيقة والمصالحة للقيام بذلك. وأن ترتيب الأولويات سيكون مهمة حساسة وغاية في الاهمية في وقت مبكر. كما أن عدد القتلى الذي بلغ مائة شخص في 3 يونيو 2019 قد وجد استنكارا واسعا من قبل الكثيرين، وأن إعطائهم أهمية اكبر من مئات الآلاف من القتلى في دارفور وأجزاء أخرى من السودان ليس له أي أساس أخلاقي ولا يخدم أي غاية تصالحية.

ومن المؤسف جدا أن نلاحظ أن حادث الثالث من يونيو لم يكن استثنائياً وفقاً للمعايير السودانية. فقد قامت وسائل الإعلام بعمل ممتاز بكشف الأحداث على نطاق البلاد، إلا ان حق العفو لا يمتد إلى تحديد الأولويات، فالأرواح الريفية لا تقل اهمية من الأرواح الحضرية حتى ولو كانت تحظى بمشاركة أقل عبر الإنترنت.

نجد ان مهاجمة اشخاص في السلطة بصورة تنم عن الانتهازية بدلاً من المرور المنهجي عبر التسلسل المنطقي للأولويات ومواصلة أساليب النظام السابق لا يبشر بقدوم عهد جديد. قد يكون الشعب السوداني قرر القيام بذلك بهذه الطريقة ولكن حتى اللحظة لا يوجد دليل على الطريقة التي يخطط بها لإدارة عملية الحقيقة والمصالحة. لذا، ليس من حق المجتمع الدولي أن يطالب باستبعاد حميدتى من الحكومة بينما يسمح لقوى الحرية والتغيير بذلك في الوقت الذي تمتلك فيه قوى الحرية والتغيير مجموعات متمردة مسلحة عليها أيضًا ادعاءات موجه ضدها.

وقد أظهر التقرير أن هناك تحيز في طريقة مناقشة قضية حميدتى، وبالفعل يمتد الاجحاف ضد جهات اخرى في السودان بما في ذلك الضحايا. كما أظهر التقرير أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة الجوهرية لدعم تلك الادعاءات. نجد انه لا بد من وجود أدلة كافية للإجراءات القانونية لبدء المداولات في عملية الحقيقة والمصالحة مع تطورها، الا انها بالتأكيد غير كافية لإصدار حكم في الوقت الحالي.

كما سلط التقرير الضوء على ضرورة أن يتولى امر ادارة عملية الحقيقة والمصالحة السودانيين–وليس المجتمع الدولي –وأن يُسمح أن يأخذوا في الحسبان، متى وماذا وكيف يقرروا الشروع في التحقيق في العوامل الخارجية لكل حالة، لكن لها صلة بالوضع الذي يجدون أنفسهم فيه اليوم. وقد لا يحدث ذلك في أنظمة قضائية أخرى لكن تلك الأنظمة القضائية لا توفر العدالة لمجتمع شهد ما شهده المجتمع السوداني.

فقد بلغ متوسط عمر الشخص السوداني العائش اليوم ثمانية عشر عامًا مما يعني أنه كان عمره عامًا واحدًا عندما وقعت أحداث دارفور في عام 2003. وقد يكون هنالك مفهوم غير معتاد للعدالة بشأن السماح لتلك الأحداث المظلمة بتكبيل جيل آخر من السودانيين.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السوداني 4,300 دولار في عام 2017 (تعادل القوة الشرائية) بينما بلغ معدل النمو 1.4 ٪، وبلغ التضخم 32.4 ٪ ليحتل المرتبة 174 و177 و223 عالميًا.[43] كما بلغ معدل الوفيات في البلاد 6.7 لكل ألف شخص، لتحتل المرتبة 139، بينما متوسط عمر الفرد 65.8 سنة لتحتل المرتبة 177.

هل تحسين اليأس والقنوط من الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تحملها السودانيين أو السعي إلى تحقيق العدالة للفظائع التي حدثت في دارفور وغيرها من مناطق السودان؟ إنه قرار مرعب يفرض على هؤلاء السكان الشباب. إنه إلى حد ما خيار بديل بين الماضي والمستقبل. إنه ماضيهم ومستقبلهم وهو بالتأكيد خيارهم، وخيارهم لوحدهم.

فشل المجتمع الدولي بطرق عديدة في حماية السودانيين، ولكنه قام بعمل كبير شامل في إثارة القضايا والأسئلة وفي فضح الأدلة. نجد ان قضايا المحاكم الكبرى وانتصارات العناوين الرئيسية للصحف ومدد عقوبة السجن هي كيف تتحقق العدالة والنظر اليها بأنها تحققت في دول الغرب. وقد لا تكون هي الطريقة التي يختارها شعب يعاني أنهكته المعارك لكي ينطلق إلى الأمام.

ربما الاحتفاظ ببعض الشخصيات داخل السودان وفي أعين الجمهور يعطي شعورا بالسيطرة بل وحتى بختم القضية بالنسبة للسودانيين. إن البلاد، المدنيين منهم والعسكريين على حد سواء لهم كل الفضل في حالة السودان المتفائلة اليوم، فهم لا يحتاجون لنا لإنقاذ النصر الذي حققوه.

أياً كان خيار السودانيون، فقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يمرر زمام القيادة لهم. السودان هو بلد جديد ويحتاج إلى مساحة للالتقاط أنفاسه، دون مطالب لا تنتهي من وسائل الإعلام الأجنبية والسلك الدبلوماسي الأجنبي التي لم تقدم فيما بينها أي دليل قاطع ضد حميدتى. فالأدلة والأسئلة الجزئية التي أثيرت يمكن تسليمها، وللسودانيين كل الحق والأهلية في الاطلاع بالأمر من هناك، وبجانب البقية دعونا نعطي السودانيين ثقتنا.

======

[43] (وكالة المخابرات المركزية، 2020)